

## في إطار 64 صفقة دمج واستحواذ.. منها 15 للكويت 4,5 مليارات دولار استثمارات أجنبية في الخليج بالربع الأول



توقعات بارتفاع مستوى الإقبال على صفقات الدمج والاستحواذ بنسبة 14 خلال 2016

قال تقرير اقتصادي حديث أن دول مجلس التعاون الخليجي ساهمت بشكل ملحوظ في الصفقات الإقليمية لعمليات الدمج والاستحواذ، حيث ساهمت تلك الدول في 65٪ من مجموع الصفقات المبرمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الربع الأول من العام الحالي. كما استطاعت المنطقة مجتمعة استقطاب استثمارات بقيمة 4,57 مليارات دولار في إطار 64 صفقة، منها 23 كانت من نصيب الإمارات، و15 صفقة للسعودية، و15 للكويت، 7 صفقات لعمان، مقابل صفقتين لكل من قطر والبحرين.

ووفقاً للإصدار الأخير من تقرير «توقعات أداة عمليات الدمج والاستحواذ العالمية»، الصادر عن شركة كيه بي إي جي الدولية، فمن المتوقع أن تبدي أكبر الشركات حول العالم إقبالا متزايدا على صفقات الدمج والاستحواذ خلال الأشهر المقبلة، وأن يرتفع مستوى الإقبال على إبرام الصفقات بنسبة 14٪ خلال العام الحالي، وذلك وفقا للنسب الأجلة لأسعار الأسهم إلى ربحيتها.

من جانب آخر، من المتوقع أن ترتفع قدرة الشركات على تمويل النمو في عمليات الدمج والاستحواذ بنسبة 13٪ خلال الفترة نفسها، والتي تقاس وفقا لنسب صافي الدين إلى الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب والإهلاك والإطفاء (الطريقة المعتمدة لقياس القدرات)، فيما تواصل الشركات التخفيض الجزئي للدين وتعزيز احتياطاتها النقدية.

ومع تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد الصيني، وبدء

### قدرة الشركات

### على تمويل النمو

### في عمليات الدمج

### والاستحواذ قد

### ترتفع 13٪ في

### العام الحالي



الولايات المتحدة في زيادة معدلات الفائدة ومساهمة أسعار النفط في إضعاف اقتصادات الدول المصدرة للنفط، ازادت حالة عدم اليقين في العام 2016.

وفي هذا الإطار، علق رئيس قسم الاستشارات الخاصة بالصفقات في «كي بي إي جي» الدولية ليف زيبيرز قائلا: «انتنا نتوقع استمرار نشاط الصفقات في الاقتصادات الغربية خلال 2016، مرفقا بمراكز مالية سليمة ومستويات ربح إيجابية وسببولة قوية في أسواق الديون، كما يشكل تقارب القطاعات المتزايد واستمرار التطور التكنولوجي والتقنية الرقمية بشكل متواصل، دافعا رئيسيا لإجراء تعديلات استراتيجية مستقبلية،

ولكن من المتوقع أن تبقى اقتصادات الأسواق الناشئة محفوفة بالتحديات. بيدور، أشار رئيس قسم الاندماج والاستحواذ في «كي بي إي جي» بالسعودية نافذ المرعي، إلى أن التراجع المتوقع في النشاط الاقتصادي الذي حدث بسبب انخفاض أسعار النفط كان السبب وراء زيادة رغبة الشركات الكبيرة في الاستحواذ الجزئي أو الكلي على الشركات الأصغر، لاسيما تلك التي قد تواجه أو تتوقع أن تواجه ضغوطا ناجمة عن انخفاض السيولة.

وبحسب التقرير فإن من المتوقع أن يشهد قطاع الطاقة الزيادة الأعلى من حيث الإقبال على عمليات الدمج والاستحواذ خلال 2016، وذلك بنسبة 23٪. أما على صعيد المواد الأساسية، فمن المتوقع أن تبلغ تلك النسبة 12٪ وللصناعات الأساسية، ومن حيث القدرة يتبوء قطاع التكنولوجيا الصدارة مع زيادة مرتقبة بنسبة 90٪، فيما تواصل شركات التكنولوجيا زيادة احتياطاتها النقدية. وقد شهدت القيمة الإجمالية لكل الصفقات المعلن عنها عالميا زيادة بنسبة 31٪ من حيث القيمة، أي من 2,8 مليار دولار إلى 3,7 مليار دولار، وهذه النتيجة تختلف بشكل ملحوظ عن القيمة الإجمالية لكل الصفقات المنجزة عالميا والتي تراجعت بنسبة 40٪ خلال 2015 (من 2,5 مليار دولار إلى 1,5 مليار دولار).

### تقرير الشال

## اشتراطات نجاح قرار تجميد أسعار السلع غير متوافرة

ذكر تقرير «الشال» الاقتصادي أن وزير التجارة والصناعة اتخذ قرارا بتجميد مؤقت لأسعار سلع وخدمات تحسبا لرفعها عند مولد توافق على أسعار الكهرواء والماء والبنزين، ورغم أن الإجراء الاحترازي مطلوب، إلا أن اشتراطات نجاحه غير متوافرة. وتتطلب مثل هذه القرارات، إلى جانب تحديد وقت قصير لسريانها، ثلاث اشتراطات رئيسية أخرى، الأول، هو توافق حالة الضرورة القصوى لها مثل الحروب والكوارث الطبيعية أو الاقتصادية، والثاني صدورهما بتوافق وطني ومن أعلى السلطات، والثالث

توافر جهاز تنظيم ورقابة عادل وعالي المهنية والكفاءة للإشراف على تنفيذها. وأشار التقرير مرارا إلى أن الإصلاح المالي والاقتصادي بات يحتاج إلى جراحة رئيسية، وأن الإدارة العامة الحالية غير قادرة على إجراء مثل هذه الجراحة، وأن هدف وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي لن يتعدى محاولة شراء وقت حتى العطلة البرلمانية الطويلة، ثم حتى موعد الانتخابات النيابية القادمة.

وبعد مرور سنة ونصف السنة على تدهور أسعار

النفط من دون أي إجراء إصلاحي، اختزلت جهود الإصلاح في معارك شرائع الكهرباء وسعر ليتر البنزين، وبسببها أصبحت صفقات سياسية، أكثر ضررا على مصالح البلد الاقتصادية، تعقد بين السلطتين من أجل التوافق على ما هو ثانوي من ناحية الحجم والتأثير إصلاحا. وكان آخرها ما حدث الأسبوع الفات، عندما قامت الحكومة بسابقة فريدة، حين صوتت بالإجماع ضد مشروعها الإصلاحي الأقل من المتواضع، وفقد المشروع معظم بنوده ليصبح والعدم سواء.

## الهند تحصل على 84 مليار دولار من الخليج سنويا

أكد تقرير الشال على العلاقة الوثيقة بين دول الخليج والهند تمتد إلى ما قبل عصر النفط. وتطرق التقرير إلى نشرة Brookings Institution والتي أشارت إلى تعداد الجالية الهندية في دول الخليج الست حيث بلغت في عام 2015 نحو 7,2 ملايين مقيم، ويمثلون نحو 13,6٪ من تعداد سكان تلك الدول كما في نهاية عام 2015، ونحو 26,8٪ من عدد مواطنيها من السكان. ولغت التقرير إلى أن تحويلاتهم إلى الهند في نفس العام بلغت 37,1 مليار دولار، وهي تحويلات

مستحقة لقاء عمل أسوة بتحويلات العاملين في الهند من مواطني تلك الدول في حقبة ما قبل النفط، بينما الخلل يكمن في تأثيرها على تركيبة السكان وفي نوعية تلك العمالة. وبلغت قيمة الواردات السلعية من الهند في عام 2015 نحو 46,8 مليار دولار، ولكن في مقابلها تستورد الهند نحو 39٪ من وارداتها النفطية من أربع دول خليجية (السعودية، الكويت، الإمارات وقطر)، أي نحو 1,5 مليون برميل يوميا، بالإضافة إلى نحو 83,2٪ من وارداتها من الغاز المسال من ثلاث دول

خليجية، نحو 82٪ من قطر وحدها، ولم تنشر أرقام على وضع الميزان التجاري لتلك الدول مع الهند. وقال التقرير أن ذلك يعني أن الهند تحصل من دول مجلس التعاون الخليجي ومن مصدريين فقط هما تحويلات العاملين والتجارة السلعية - ليس ضمنها الاستثمار المباشر مثلا - ما مجموعه نحو 84 مليار دولار، بينما تقوم بسداد فاتورتها لواردها من النفط والغاز وهي متغيرة وفقا لكمياتها ومستوى أسعارها.

### رأي نفطي

عصام المرزوق القيادي السابق والخبير النفطي في قطاع التكرير والتسيويق الخارجي



## أسعار النفط تنتظر رصاصة الرحمة من اجتماع الدوحة اليوم

أنها ليست بالمستويات التي لا تساعد على ارتفاع الأسعار.

2- إيران تريد أن تستعيد هذه الحصص والمقصود هنا الملايين برميل يوميا التي فقدتها بسبب الحظر الاقتصادي واستعمل جاهدة لاستعادتها، لكن كيف ومتى؟ وما العوامل التي ستساعد على ذلك؟ وما تأثير ذلك على الأسعار العالمية؟ وما المطلوب من قبل منظمة دول أوبك لاحتواء الزيادة في إنتاج النفط الإيراني؟ وما الذي سيحدث في حال عدم إيجاد حل لدى أوبك؟ وهل إيران ستقف عند مستوى إنتاج 3,8 و3,9 ملايين برميل يوميا أم ستنتج لرفع إنتاجها إلى ما قبل الثورة الإيرانية، حيث كان إنتاجها قد وصل إلى حوالي 6 ملايين برميل يوميا؟

3- الاتفاق في الدوحة قطر سيكون صعبا وخصوصا المطلوب الالتزام من الكل وهذا ليس بالسهل. حيث في تصريح لوزير النفط الروسي قال إنه لن تكون أو من الصعب وضع آلية لمراقبة التزام الدول بالتجميد، الأمر سيكون حسب ما يسمى «اتفاق ارجنتيني» (gentlemen agreement)، وفي تصريح للأمين محمد بن سلمان ولي ولي العهد السعودي بأن المملكة العربية السعودية لن توافق على تجميد الانتاج إلا بالالتزام دول مثل روسيا وإيران على هذا الاتفاق.

4- بالرغم من وجود توافق لتجميد الإنتاج إلا أن هناك تصريحات بأن الاجتماع لن يساعد على تعزيز الأسعار في الوقت الحالي ولدة ربما تستمر حتى نهاية العام الحالي لأكثر ما وصلت إليه حاليا وهي عند مستوى 44 دولارا للبرميل لنفط بحر الشمال (برنت) ولكن سيكون بمنزلة تأكيد بعدم وصول أسعار النفط لمستويات دون الـ 30 دولارا للبرميل. والأسواق تحتاج إلى تخفيض في العرض والطلب لإعادة التوازن بين العرض والطلب.

ما تمنناه هو أن يتم الاتفاق على تجميد الإنتاج في الدوحة وأن تقبل إيران أن تتشارك بذلك وتلتزم به هي ودول أخرى مثل أميركا وروسيا.

فمن المؤكد أن اتفاق بهذا الإطار سيطي نظرة تفاؤلية للأسواق أقل ما تكون هو أن هناك توافقا وتعاونا بين الجميع لإعادة التوازن بين العرض والطلب لغرض تعزيز الأسعار لما هو لصالح العام سواء الدول المنتجة أو المستهلكة.

أما في حال عدم الخروج باتفاق من اجتماع الدوحة، فمن المؤكد أن أسعار النفط ستخضع إلى المستويات التي شهدناها في بداية هذه السنة وستستمر حتى يعود التوازن بين العرض والطلب كنتيجة لتوقف الانتاج من النفوط ذات التكلفة التي تتجاوز الـ 40 - 45 دولارا للبرميل، وذلك ربما يتطلب بعض الوقت الذي قد يصل لسنة أو أكثر تصل إلى سنتين على الأقل.

هناك الكثير من الآمال متعلقة باجتماع الدوحة المزمع عقده اليوم، لتوثيق الاتفاق الذي تم في 16 فبراير الماضي بقيادة المملكة العربية السعودية وروسيا بخصوص تجميد إنتاج النفوط سواء من دول منظمة أوبك أو من خارجها (روسيا وأميركا على سبيل المثال) لمستويات إنتاج يناير 2016 وهذا ربما من شأنه، بحسب التوقعات، أن يعطي نظرة إيجابية لأسواق النفط العالمية تحت مظلة أن هناك توافقا بين الأطراف سواء من دول منظمة أوبك أو الدول من خارجها.

واقم الحال لهذا الاجتماع هو أن هناك تحديات كثيرة أمام الدول التي ستشارك في الاجتماع منها:

1- هنا الاجتماع يتضارب مع هدف إيران برفع إنتاجها إلى ما قبل الحظر الاقتصادي الذي فرض عليها في نهاية 2011، فإنتاج إيران في يناير 2016 مازال عند مستوى الـ 2,8 مليون برميل يوميا.

وفي عدة تصريحات لها سواء على مستوى الوزير الإيراني أو من قبل المسؤولين التنفيذيين لدى «شركة نفط إيران الوطنية»، فإنها ستقوم برفع إنتاجها إلى ما قبل الحظر الاقتصادي الذي فرض عليها في نهاية 2011، بمعنى ستقوم إيران برفع إنتاجها تدريجيا تماشيا مع نتائج التقييم الفنية لحقولها والقدرة الواسعة لها.

وبحسب ما يتم تداوله من أخبار وقرارات للوضع العام لقطاع الاستكشاف والإنتاج داخل إيران، فهناك توافق في الآراء حول قدرة إيران على رفع إنتاجها لما قبل الحظر الاقتصادي في 2011 والذي كان حوالي 3,9 ملايين برميل يوميا إلا أن الاختلاف في الفترة الزمنية المطلوبة للوصول إلى هذا الإنتاج.

التصريحات من قبل المسؤولين في إيران والتكهنات بأن إيران قبل نهاية هذا العام ستصل إلى 4 ملايين برميل يوميا، وفي اعتقادي فإن إيران قادرة على ذلك، وهذا قد يشكل ضغطا كبيرا على أسواق النفط بسبب ازدياد العرض وبالتالي انخفاض أكثر للأسعار.

ففي حال استمرار إيران في ضخ النفط لاستعادة ما فقدته بسبب الحظر الاقتصادي عليها منذ 2011 وعدم استيعاب زيادة إنتاجها من قبل دول أوبك فالآمال ستكون متعلقة بأمريين:

الأول، استمرار انخفاض منصات الحفر في أميركا وبالتالي تقلص الإنتاج وانخفاضه وهذا ما نشهده منذ فترة حيث آخر تقرير من إدارة معلومات الطاقة الأميركية (EIA) تبين انخفاض الإنتاج وتوقع وصوله إلى مستوى 8,6 ملايين برميل يوميا لسنة الحالية منخفضا بحوالي 800 ألف برميل يوميا عن العام الماضي وكذلك تتوقع أن يصل إنتاج أميركا إلى 8 ملايين برميل يوميا العام المقبل.

ثانيا: نمو الطلب يتماشى من تحسن المؤشرات الاقتصادية وبالرغم من وجود زيادة في الطلب إلا

## أقيما بالجامعة الأمريكية في لبنان والأونيسكو مشاركة كويتية بمعرضين في بيروت

بيروت - منصور شعبان

أقيم في الجامعة الأمريكية في بيروت وقصر الأونيسكو على مدار يومين معرض تحت عنوان «تأمين فرص العمل والوظائف للطلاب اللبنانيين المتخرجين»، حيث شاركت أكثر من 140 من الشركات والمؤسسات والمصارف اللبنانية والعربية والدولية من عدة قطاعات. وتحولت إلى مراكز تمثيل خاصة بالمؤسسات والشركات، حيث وزعت كتيباتها على الطلاب المهتمين، ومسلات للراغبين استمارات توظيف لديها فور تخرجهم.

مشاركة كويتية تمثلت بشركة الإلبسان الكويتية الدنماركية، حيث تهافت العديد من الطلاب اللبنانيين المتخرجين لتقديم طلبات توظيف في الكويت، نظرا لأنها الدولة الخليجية

الوحيدة المشاركة في المعرض، رغبة من الطلاب المتخرجين العمل في دول الخليج لتأمين مستقبلهم.



إحدى الطالبات خلال جولة على الشركات المشاركة في المعرض (محمود الطويل)

## أكبر 10 مناجم ذهب على مستوى العالم

أعد موقع «مايننج» الإلكتروني المتخصص في المعادن تقريبا عن أكبر 10 مناجم لإنتاج الذهب في العالم، حيث أوضح التقرير أن منجم «مورونتاو» في أوزبكستان يحتل المركز الأول في العالم، ويليه «جراسيرج» الإندونيسي، كما تضم القائمة 3 مناجم أميركية، وفيما يلي قائمة بالاسماء:

### 1- «مورونتاو» في أوزبكستان

يقع منجم «مورونتاو» في أوزبكستان ويعتقد أنه أنتج نحو 2,6 مليون أوقية ذهب في 2014، ويبلغ طوله 3,35 كيلومتر، وعرضه 2,5 كيلومتر، ومغقه 560 مترا وتشغله شركة «نافوي مايننج أند ميتالورجيكال كومبينات» الحكومية، ويملك المنجم إمكانات تجعله يحافظ على تصدره لقائمة أكبر المناجم في العالم لفترة طويلة مستفيدا من قاعدة احتياطات كبيرة تقدر بنحو 170 مليون أوقية من الذهب.

### 2- «جراسيرج» في إندونيسيا

أنتج مجمع مناجم «جراسيرج» الذي تشغله «فريبورغ-مكموران» 1,1 مليون أوقية من الذهب في 2014، ويمر المنجم المفتوح الذي كان يسجل أكبر عمليات لإنتاج الذهب في العالم حتى وقت قريب بمرحلة تحول من وضع المناجم المفتوحة المتوقع أن تنتهي في 2017 إلى مجمع عمليات تحت الأرض.

### 3- «بولو فيوخو» في الدومينيكان

منجم «بولو فيوخو» المكشوف مملوك لشركة «باريك» (60٪) و«جولدكوب» (40٪) ويقع في

جمهورية الدومينيكان ويحتل المركز الثالث عالميا بفارق بسيط عن «جراسيرج»، حيث وصل إنتاجه في 2014 إلى 1,1 مليون أوقية. وبدء العمل في «بولو فيوخو» في 2012 ووصل المنجم لكامل طاقته في 2014 ويملك احتياطات كبيرة وموارد وإمكانات لإطالة عمر المنجم.

### 4- منجم «ياناكوكا» في بيرو

«ياناكوكا» أكبر منجم ذهب في أميركا الجنوبية ويقع في إقليم «كاخاماركا» على بعد نحو 800 كيلومتر من ليما عاصمة بيرو. وتقع عمليات «كاخاماركا» على ارتفاع يتراوح بين 3500 و4100 متر فوق سطح البحر ويجري حاليا أعمال تطوير في أربعة أحواض رئيسية. وفي عام 2014 أنتج «ياناكوكا» 0,97 مليون أوقية من الذهب أو أقل 5٪ مقارنة بإنتاج 2013 (مليون أوقية).

### 5- «كارلين تريند» في الولايات المتحدة

يقع مجمع منجم «كارلين تريند» الذي تشغله شركة «نومنت» في ولاية نييفادا الأميركية ويتألف من موقعين أحدهما مكشوف والآخر تحت الأرض. وينسب للمنجم المكشوف «جولد كوري» المساهمة بنصيب الأسد في الإنتاج الإجمالي الذي بلغ 0,9 مليون أوقية في 2014 وهي أقل 13٪ عن إنتاج 2013 الذي بلغ مليون أوقية.

### 6- «كورتيز» في الولايات المتحدة

سجل منجم «كورتيز» و«جولدسترايك» التابعان

لشركة «باريك» ويقعان في ولاية نييفادا الأميركية حجم إنتاج متطابق مع 2014 ولذلك يحتلان المركزين السادس والسابع معا.

### 7- «جولدسترايك» في الولايات المتحدة

عمليات منجم «جولدسترايك» سجلت نموا نسبيته 1٪ على أساس سنوي لكن إنتاج الذهب في «كورتيز» هوى بنسبة 48٪ مما يدل على تحول تدريجي للعمليات تحت الأرض.

### 8- «أولمبيادا» في روسيا

يقع منجم «أولمبيادا» في واحد من أكثر الأقاليم الروسية إنتاجا للذهب وهو أكبر موقع يتبع شركة «بوليووش جولد». وشهدت المنطقة عمليات استكشاف ناجحة وهو ما يدل على احتمال امتداد عمر المنجم.

### 9- «فيلاديرو» في الأرجنتين

يقع منجم «فيلاديرو» في إقليم سان خوان الأرجنتيني في الجنوب مباشرة من مشروع «باسكوا-لاما». وفي عام 2014 زاد إنتاج الذهب في المنجم بنسبة 11٪ ليسجل 0,7 مليون أوقية.

### 10- «بودينجتون» في أستراليا

بلغ إنتاج منجم «بودينجتون» الأسترالي الذي تشغله شركة «نومنت» 0,7 مليون أوقية في 2014.

